



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التصنيفات الإحصائية
في الدول العربية : المنهجيات والتطبيق

إعداد

جمال قاسم محمود

كريم زايدي

صندوق النقد العربي

2019

قائمة المحتويات

1.....	مقدمة
2.....	أولاً: التصنيفات الإحصائية المطبقة في الدول العربية
2.....	1.1 النظم الإحصائية المطبقة والتحديات في اعداد المنهجيات في الدول العربية
2.1	التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية، وتصنيف الانفاق الاستهلاكي الفردي حسب
4.....	الغرض
8.....	3.1 التصنيف المركزي للمنتجات
11.....	4.1 التصنيف الإحصائي للوظائف الحكومية
12.....	5.1 التصنيفات الإحصائية الخاصة بالتجارة الخارجية
16.....	ثانياً: التنسيق بين الهياكل الإحصائية المنتجة للبيانات داخل الدولة لتطبيق التصنيفات الإحصائية
19.....	ثالثاً: الاستنتاجات
20.....	رابعاً: التوصيات في مجال التصنيفات الإحصائية
22.....	استبيان التصنيفات الإحصائية والاقتصادية في الدول العربية

مقدمة

تلعب التصنيفات دوراً هاماً في تحسين قابلية مقارنة المعلومات والبيانات الاقتصادية التي تنتجها النظم الإحصائية الوطنية، إضافة إلى تعزيزها لجودة البيانات الإحصائية التي يتم إصدارها حسب الأدلة والمنهجيات الدولية. تقوم الدول بتحديث وتنقيح التصنيفات الإحصائية مواكبةً للمراجعات التي تقوم بها المؤسسات الدولية المختصة. إضافة إلى ذلك يتم استخدام التصنيفات الإحصائية عند تطوير قواعد البيانات الاقتصادية والأنشطة الإحصائية الوطنية والدولية. تُستخدم التصنيفات الإحصائية على نطاق واسع عند تعريف الأنشطة المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من القطاعات الأخرى باعتبارها لغة التخاطب بين الهياكل الإحصائية في الدول خاصة فيما يتعلق بتصنيف القطاعات والسلع والخدمات، والإنفاق الاستهلاكي، والوظائف الحكومية

تشتمل عملية تبويب البيانات الإحصائية وإنتاجها على عدة مراحل، تبدأ من مرحلة المسح الميداني للمنشأة الاقتصادية (جمع البيانات)، ثم مرحلة تحليل وتقييم البيانات والإحصاءات، حيث تركز عملية التحليل والتقييم على مراجعة كاملة للبيانات إضافة إلى العمل على معالجة الأخطاء الواردة في المسوحات الاقتصادية. بعد الانتهاء من مرحلة التقييم يتم تضمين الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، وغيرها من الإحصاءات إلى قواعد البيانات الإحصائية المعدة لذلك الغرض تمهيداً لنشرها حسب الطرق المعتمدة. فيما يتم في المرحلة النهائية نشر البيانات وإنتاجها لجميع المستخدمين بما يتوافق مع المنهجيات المتعلقة بنظم نشر الإحصاءات الصادرة عن المؤسسات الدولية. تبرز في هذا السياق أهمية موثوقية الإحصاءات بحيث يتم نشرها بطريقة موضوعية وفي الأوقات المناسبة، وهو ما يستلزم قيام جميع الجهات المنتجة للبيانات والإحصاءات في داخل الدولة بتزويد الجهة المعنية بإنتاج الإحصاءات بالبيانات في وقت ملائم.

على ضوء ما سبق، وفي ظل حرص أمانة اللجنة الفنية لمبادرة "عربسات" إلى التعرف على الأدلة والمنهجيات المطبقة حالياً في الدول العربية، أعد صندوق النقد العربي استبياناً حول التصنيفات الإحصائية في الدول العربية بهدف الوقوف على مدى التقدم في تطبيق التصنيفات الإحصائية التي تتماشى مع أحدث الأدلة والمنهجيات الإحصائية، وأبرز التحديات في هذا الصدد. إضافة إلى الوقوف على الإجراءات التي قامت بها الدول تمهيداً للانتقال إلى أحدث الأدلة والمنهجيات خاصة فيما يتعلق بالحسابات القومية، وميزان المدفوعات، والإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات مالية الحكومة، والجهات المسؤولة عن إنتاج البيانات الإحصائية في الدول العربية، وذلك بهدف وضع برامج العمل المناسبة التي تخدم أهداف مبادرة الإحصاءات العربية وتقديم الدعم والمعونة الفنية. تم استيفاء الاستبيان من قبل اثني عشر دولة عربية تتمثل في كل من: الأردن، والإمارات، وتونس، والجزائر، والسودان، وعمان، وفلسطين، والكويت، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن.

أولاً: التصنيفات الإحصائية المُطبقة في الدول العربية

يتطرق الجزء التالي إلى واقع النظم الإحصائية المُطبقة في الدول العربية على عدد من الأصعدة من بينها نظم الحسابات القومية، وإحصاءات مالية الحكومية، وميزان المدفوعات، والتجارة الخارجية وغيرها من الإحصاءات الأخرى.

1.1 النظم الإحصائية المطبقة والتحديات في اعداد المنهجيات في الدول العربية

تُشير الردود الواردة من الدول العربية إلى تباين في تطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية لديها، فقد اتخذت العديد منها إجراءات ساعدتها على الانتقال إلى الأدلة والمنهجيات المُحدثة من قبل المؤسسات الدولية، وهو ما مكنها بالتالي من اعتماد التصنيفات الإحصائية الموصى بها في إطار هذه المنهجيات. في هذا السياق أشارت النتائج إلى تباين درجة التقدم ما بين الدول العربية فيما يتعلق بالانتقال إلى نظام الحسابات القومية 2008، وإحصاءات مالية الحكومة 2014، وإحصاءات ميزان المدفوعات الطبعة السادسة، والإحصاءات النقدية والمالية لعام 2008. بناءً عليه، يُلخص الجدول التالي الأدلة والمنهجيات المطبقة حالياً في الدول العربية وذلك حسب القطاعات الاقتصادية الموضحة في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): الأدلة والمنهجيات المُطبقة في الدول العربية

الدول العربية	نظام الحسابات القومية	إحصاءات مالية الحكومة (لعام)	إحصاءات ميزان المدفوعات (الطبعة)	دليل الإحصاءات النقدية والمالية
الأردن	2008	2014	السادسة	2008
الإمارات	2008/1993	2014	السادسة	2000
البحرين	1993	2014	السادسة	2000
تونس	1993	2001	الخامسة	2000
الجزائر	1993	2001	السادسة	2000
جيبوتي	2008	2014	..	2008
السعودية	2008	2014	السادسة	2000
السودان	1968	2001	السادسة	2000
العراق	2008 / 1968	2014	السادسة	2008
عُمان	1993	1986	الخامسة	1986
فلسطين	2008	2001	الخامسة/السادسة	2000
قطر	1993	2014	الخامسة	2008
الكويت	1993	2001	السادسة	2000
لبنان	1993	2001	الخامسة	2000
ليبيا	1993	2001	السادسة	2000
مصر	2008/1993	2001	الخامسة	2000
المغرب	2008	2001	السادسة	2008
اليمن	2008/1993	2001	الخامسة	2000

المصدر:

صندوق النقد العربي، (2019). استبيان التصنيفات الإحصائية في الدول العربية.
صندوق النقد العربي، (2018). " تقرير استبيان الأدلة والمنهجيات الإحصائية في الدول العربية"، الاجتماع الخامس لمبادرة عربسات.

فيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بتبني الأدلة والمنهجيات الإحصائية بشكل عام، فقد أشارت الدول العربية إلى اختلاف في طبيعة التحديات التي تواجهها، حيث تبين أن بعضها يتعلق بالقدرات البشرية والمادية، في حين أشار البعض أن من بين أهم التحديات التي تواجهها تلك التي تتعلق بطرق التنسيق مع بقية الهياكل الإحصائية الأخرى ومجالات التغطية الجغرافية للإحصاءات (1).

بالنسبة للحسابات القومية، أشارت الدول العربية إلى أن أهم التحديات التي تواجهها الأجهزة الإحصائية تتمثل في:

- نقص في التمويل والكوادر العاملة.
- عدم وجود آلية واضحة للتنسيق مع الجهات مُزودة البيانات.
- شمولية نطاق التغطية الجغرافية بسبب التطورات التي تمر بها بعض الدول العربية.
- عدم تغطية القطاع غير المنظم في مجال الصناعة والخدمات عدا النقل.
- عدم توفر رقم قياسي للواردات والصادرات في بعض الدول العربية.
- نقص البيانات الإحصائية الخاصة ببعض القطاعات وكذلك ضعف الاستجابة للمسوحات الاقتصادية، مما يتسبب في تأخر إصدار المؤشرات الإحصائية.
- شمولية ودقة البيانات ومستوى التفصيل المطلوب لإعداد الحسابات القومية وفقاً لتوصيات نظام 2008، وكذلك مدى توفرها في الوقت المناسب.

فيما يتعلق بإحصاءات مالية الحكومة، أشارت وزارات المالية في الدول العربية إلى عدة تحديات تواجهها، حيث تتعلق هذه التحديات بالجوانب التالية:

- الاعتماد على المسوح الميدانية في ظل ضعف بعض السجلات الإدارية.
- عدم شمولية البيانات وفقاً لمستوى التفصيل المطلوب لبعض السلع والخدمات.
- حاجة بعض البلدان إلى اعتماد تصنيف مختلف للبنود الفرعية لبعض بنود الأبواب.
- توفر بعض الإحصاءات بصورة بيانات إجمالية وليست مفصلة على مستوى البنود والفروع.
- الحاجة إلى تحديث الأنظمة الحالية لتسهيل إصدار التقارير التفصيلية للجهات الحكومية.
- اختلاف النظم المالية والمبادئ المحاسبية والمفاهيم المستخدمة وطرق تسجيل المعاملات المحاسبية (الأساس النقدي وأساس الاستحقاق) لدى الجهات والحكومات المختلفة مما يتطلب جهداً للموائمة بينهم.
- تغيير أعضاء الفريق الفني المسئول عن تجهيز البيانات على مستوى الدولة مما يتطلب التدريب المتواصل للعاملين.
- وجود مشاكل في عملية أتمتة جمع واعداد البيانات لدى الجهات المشمولة في التغطية مما يؤخر إصدار التقارير.
- عدم التمكن من تقديم بيانات ربع سنوية مفصلة لدى بعض الجهات.

1 صندوق النقد العربي، (2018). "تقرير استبيان الأدلة والمنهجيات الإحصائية في الدول العربية"، الاجتماع الخامس لمبادرة عربسات.

■ الاعتماد على التقدير لبعض البنود مثل تقديرات الواردات من الخدمات أو التغيير في المخزون.
فيما يتعلق بإحصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية، أشارت البنوك والمصارف المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية إلى عدة تحديات تتعلق بإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية، فيما يلي أهم هذه التحديات:

- وجود أنظمة وتشريعات لدى بعض المؤسسات تحول دون انتقال البيانات الإحصائية بسهولة ويسر.
- الحاجة إلى كوادرات إحصائية متخصصة قد لا تتوفر لدى البنوك المركزية.
- الاشتراك في أهم قواعد المعطيات الاقتصادية والمالية والتزود بالتطبيقات والبرمجيات اللازمة لمواكبة التطور في مجال الإحصاءات.
- إعادة صياغة قواعد العمل الإحصائي لدى البنوك المركزية والنظم المعلوماتية (التطبيقات) من خلال تحديثها لضمان موثوقيتها مع توصيات الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات (BPM6).

2.1 التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية، وتصنيف الانفاق الاستهلاكي الفردي حسب الغرض

تم العمل بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد (Industrial Standard International Classification (ISIC)) الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في عام 1948، ويعتبر المرجع للأنشطة الإنتاجية والصناعية المعتمدة في الحسابات القومية ويُستخدم في غالبية الدول بهدف توفير مجموعة من الأقسام والمجموعات والبنود الفرعية التي يمكن استخدامها لجمع ونشر الإحصاءات وفقاً للأنشطة الاقتصادية.

يُعتبر التصنيف الصناعي الدولي الموحد أداةً مهمةً لمقارنة البيانات الإحصائية حول الأنشطة الاقتصادية على المستوى الدولي، ويستخدم على نطاق واسع في مجالات الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالحسابات القومية، وإحصاءات الإنتاج، والعمل والعمالة، والأجور، والأصول الرأسمالية، والأرباح والخسائر وغيرها من الإحصاءات.

تم مراجعة التصنيف الصناعي الدولي الموحد في الأعوام 1956 و1965 و1979 و2000، وعليه تم إصدار نسخ منقحة للتصنيفات السابقة من التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية، بحيث تتماشى هذه التعديلات مع نظم الحسابات القومية المُحدثة مع الأخذ بالاعتبار التصنيفات الإحصائية الأخرى المعتمدة كإحصاءات مالية الحكومة، وميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية.

يعتبر التصنيف الصناعي الدولي الموحد الإصدار الرابع (ISIC Rev 4) بمثابة الإصدار الموصى به في نظام الحسابات القومية 2008، فقد تم اعتماده من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين في شهر مارس 2006 باعتباره المعيار المقبول دولياً ليحل محل التصنيف الثالث الذي كان قيد الاستخدام منذ عام 1989 وحتى عام 2002.

فيما يتعلق بتصنيف الانفاق الاستهلاكي الفردي حسب الغرض (Classification of Individual Consumption According to Purpose (COICOP)) يعتبر جزءاً من مجموعة من تصنيفات الإنفاق الوظيفية، التي تشكل جزءاً مهماً من نظام الحسابات القومية منذ عام 1968. تم تقديم التصنيف (الإصدار الأول) من هذا التصنيف عام 1968 وكان يطلق عليه تصنيف السلع والخدمات، حيث يتكون هذا التصنيف من 15 قسماً يحدد الأقسام الرئيسية للاستهلاك، وهي:

- المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية.
- المشروبات والتبغ.
- الملابس والأحذية.
- السكن، والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى.
- الأثاث والمفروشات والمعدات المنزلية والتشغيل.
- الرعاية الطبية والنفقات الصحية.
- النقل.
- المعلومات والاتصالات.
- الترفيه والرياضة والثقافة.
- خدمات التعليم.
- المطاعم وخدمات الإقامة.
- التأمين والخدمات المالية.
- العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة.
- الإنفاق الاستهلاكي الفردي للمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر.
- الإنفاق الاستهلاكي الفردي للحكومة العامة.

في هذا الإطار، يُفصل تصنيف الانفاق الاستهلاكي الفردي حسب الغرض من السلع والخدمات، كما يميز أيضاً بين السلع المعمرة، وشبه المعمرة وغير المعمرة. اعتمدت لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة الصيغة النهائية لتصنيف (COICOP) في مارس 1999 وتم نشره في عام 2001 مع التصنيفات الوظيفية الثلاثة الأخرى بما يشمل 1. تصنيف أغراض المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر (Classification of the Purposes of Non-Profit Institutions (COPNI))، و2. تصنيف وظائف الحكومة ((Classification of the functions of government (COFOG))، و3. تصنيف نفقات المنتجين حسب الغرض (Classification of outlays of producers by purpose (COPP)). فيما أوصى فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية البدء بمراجعة كاملة لتصنيف COICOP في عام 2015، وعليه تم إصدار النسخة المنقحة عام 2018.

ينقسم تصنيف الانفاق الاستهلاكي الفردي حسب الغرض إلى 15 قسماً، تتضمن الأقسام من 1 إلى 13 تصنيف نفقات الاستهلاك والخدمات الفردي للأسر، بينما يشمل القسم 14 الإنفاق الفردي للمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر، أما القسم 15 فيغطي الإنفاق الاستهلاكي الفردي للحكومة العامة. فيما يلي نبذة

حول تبني التصنيف الصناعي الدولي الموحد وتصنيف الانفاق الاستهلاكي الفردي حسب الغرض في الدول العربية:

في الأردن، يُطبق الإصدار الرابع من التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev 4)، حيث تم تعديل الاستثمارات الخاصة بالمسوحات الاقتصادية والزراعية لتتوافق مع النظام، وكذلك تغيير سنة الأساس من سنة 2010 إلى سنة 2016. كما يجري العمل على تطبيق نظام 2008 بشكل كامل وذلك حسب الوحدات المؤسسية. كذلك تم تقدير الحسابات التابعة للسياحة لبعض السنوات، إضافة إلى بناء جداول العرض والاستخدام (Supply and Use Table) لبعض السنوات. يُشار في هذا الصدد إلى أن الجهات الإحصائية تقوم منذ عام 1992 بإعداد الحسابات القومية الربعية.

في الإمارات، أشارت الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بأنها تُطبق الإصدار الرابع من التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev 4)، حيث تستخدم الهيئة الإصدار الرابع من هذا التصنيف وتقوم بتوزيع الخدمات المالية المحتسبة على القطاعات والأنشطة الاقتصادية. فيما تم منذ عام 2018 البدء بإعداد الحسابات الربعية للنتائج المحلي الإجمالي بالاعتماد على منهجية الإنتاج والانفاق، حيث يتم تطبيق تصنيف الانفاق الاستهلاكي الفردي حسب الغرض.

في البحرين، يتم استخدام الإصدار الرابع من التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev 4) في تصنيف الأنشطة الاقتصادية، وكخطوة أولى باتجاه العمل على تطبيق نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام 2008، قامت الجهات المعنية بتوزيع خدمات الوساطة المالية التي تقاس بطريقة غير مباشرة على الأنشطة والقطاعات المستفيدة، بما يتوافق مع توصيات النظام الجديد. إضافة إلى ذلك تم تحديث المفاهيم والتعاريف والمنهجية المستخدمة وتصنيف بعض الأصول في نظام الحسابات القومية لمواكبة التغييرات الجديدة لنظام الحسابات القومية 2008.

في تونس، يُطبق الإصدار الرابع من التصنيف الصناعي (ISIC Rev 4) في تصنيف المنشآت صلب السجل الوطني للمؤسسات بداية من سنة 2008 وكذلك في مختلف المسوحات الهيكلية والظرافية الخاصة بالمنشآت، كما يُطبق التصنيف للأنشطة (NAT 2009) الذي يتناسق مع تصنيف الأنشطة للاتحاد الأوروبي NACE Rev 2 الذي يتناسق بدوره مع التصنيف الدولي الصناعي ISIC Rev 4. كما شرع المعهد الوطني للإحصاء في تغيير سنة الأساس وتطبيق جزئي لنحو 40 في المائة من نظام الحسابات القومية 2008 منذ بداية سنة 2016. في هذا الصدد قام المعهد الوطني للإحصاء بتنفيذ جميع المسوحات الاقتصادية لسنة 2015، حيث تم اعتمادها كسنة أساس. إضافة إلى ذلك يقوم المعهد الوطني للإحصاء بنشر البيانات الربعية منذ عام 1997 واحتساب الناتج المحلي حسب منهجية الإنتاج، والانفاق والدخل.

في الجزائر، يُستخدم حالياً الإصدار الرابع من التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev 4) في تصنيف الأنشطة الاقتصادية. كما قام الديوان الوطني للإحصاء بإعداد مسح حول دخل وإنفاق واستهلاك الأسر باستخدام وظائف الانفاق الاستهلاكي الفردي حسب الغرض المُعتمد في نظام الحسابات القومية 2008.

إضافة إلى ذلك، تم إجراء مسح للمؤسسات المالية تضمن مؤسسات التأمين والبنوك، وذلك تمهيداً للانتقال بشكل كامل إلى نظام الحسابات القومية 2008. أما بالنسبة للحسابات الربعية فيتم اعدادها منذ عام 2004، إلا أنه قد تم البدء بنشرها عام 2016.

في جيبوتي، أشار المعهد الوطني للإحصاء بأنه يطبق نظام الحسابات القومية 2008، ويُستخدم لذلك الإصدار الرابع من التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev 4).

في السعودية، يُستخدم حالياً الإصدار الرابع من التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev 4) في تصنيف الأنشطة الاقتصادية. وقد تم إعداد برنامج يتكون من مرحلتين تتعلق بتطبيق الحسابات الجارية على مستوى القطاع التنظيمي وحساب رأس المال، كما تم إعداد الحسابات التراكمية والميزانيات بهدف الانتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008 بشكل كامل. كما تم منذ عام 2010، إعداد الحسابات الربعية على مستوى المملكة، إضافة إلى استخدام تصنيف الانفاق الاستهلاكي الفردي حسب الغرض.

في السودان، يُطبق حالياً الإصدار الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev 3) في تصنيف الأنشطة الاقتصادية، وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء بوضع خطة عمل لتنفيذ المسوحات والتعدادات التي تساعد في تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008، كما يتم إعداد الحسابات الربعية.

في سلطنة عُمان، يُستخدم الإصدار الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev 3.1) في تصنيف الأنشطة الاقتصادية، ويقوم المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بتنفيذ مسح اقتصادي تمهيداً للانتقال إلى الإصدار الرابع من هذا التصنيف. يُطبق المركز الوطني للإحصاء والمعلومات حالياً نظام الحسابات القومية لعام 1993، وجاري العمل على الانتقال إلى نظام 2008 وقد بلغت نسبة التقدم حوالي 40 في المائة. إضافة إلى ذلك يقوم المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بإعداد الحسابات القومية الربعية منذ عام 2007.

في العراق، يُطبق حالياً الإصدار الثالث والثاني من التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev 3 and 2)، إضافة إلى التصنيف الرابع (ISIC Rev 4). وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء بتطوير الاستثمارات الإحصائية، وتنفيذ المسوحات التي تتلاءم مع نظام الحسابات القومية لعام 2008، حيث بلغت نسبة التقدم في تطبيق دليل 2008 حوالي 60 في المائة. ويقوم الجهاز الإحصائي بإعداد الحسابات القومية الربعية ويعتمد في ذلك على منهجية الإنتاج، والانفاق والدخل عند احتساب الناتج المحلي الإجمالي.

في فلسطين، يستخدم حالياً الإصدار الرابع من التصنيف الصناعي (ISIC Rev 4) في تصنيف الأنشطة الاقتصادية، ويطبق نظام الحسابات القومية 2008. كذلك يتم اعداد الحسابات الربعية منذ عام 2000. في حين يعتمد الجهاز على منهجية الإنتاج والانفاق في اعداد الناتج المحلي الإجمالي ويستخدم تصنيف الانفاق الاستهلاكي الفردي حسب الغرض. كما يتم العمل على توفير بيانات حسابات السياحة الفرعية (جانب الطلب) لبعض الأعمار، إضافة إلى الحسابات الصحية الوطنية بما يتلاءم مع نظام الحسابات القومية.

في قطر، يستخدم حالياً الإصدار الرابع من التصنيف الصناعي (ISIC Rev 4) في تصنيف الأنشطة الاقتصادية، يشار إلى أن قطر تطبق نظام الحسابات القومية لعام 1993، وجاري العمل للانتقال إلى نظام 2008، حيث بلغت نسبة التقدم حوالي 40 في المائة. كما شرعت قطر في إعداد الحسابات القومية الربعية منذ عام 2000، وتعتمد في ذلك على منهجية الانفاق والإنتاج عند إعداد الناتج المحلي الإجمالي.

في الكويت، يستخدم حالياً الإصدار الثالث من التصنيف الصناعي (ISIC Rev 3) في تصنيف الأنشطة الاقتصادية، كما يتم تصنيف المنشآت الاقتصادية وفقاً للإصدار الرابع باستخدام السجلات الإدارية وجاري مراجعة التصنيف للبدء في استخدامه في المسوحات الاقتصادية. ويُشار في هذا الصدد إلى أن الكويت تعتمد نظام الحسابات القومية لعام 1993. تقوم الإدارة المركزية للإحصاء باحتساب الحسابات القومية الربعية للناتج المحلي الإجمالي حسب منهجيات الإنتاج، والانفاق والدخل، حيث شرعت في إصدار العدد الأول للفترة الربعية من عام 2010 إلى الربع الثالث من عام 2017. كما تستخدم الإدارة المركزية للإحصاء تصنيف الانفاق الاستهلاكي الفردي حسب الغرض.

في ليبيا، أشارت مصلحة الإحصاء والتعداد بأنها تطبق نظام الحسابات القومية لعام 1993، إضافة إلى ذلك تستخدم الإصدار الرابع من التصنيف الصناعي الدولي الموحد في تصنيف الأنشطة الاقتصادية، وكذلك تصنيف الانفاق الاستهلاكي الفردي حسب الغرض. كما جاري العمل على تحديث قواعد البيانات للانتقال إلى أحدث التصنيفات المتعلقة بالتصنيف الإحصائي.

في مصر، يُستخدم حالياً الإصدار الرابع من التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev 4) في تصنيف الأنشطة الاقتصادية. أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن مصر تطبق نظام الحسابات القومية لعام 1993 بالتوازي مع نظام الحسابات القومية لعام 2008، حيث بلغت نسبة التقدم في تطبيق نظام 2008 حوالي 40 في المائة. كما يتم إعداد الناتج المحلي الإجمالي حسب جميع المنهجيات المعتمدة (الإنتاج، الانفاق والدخل)، ولا يتم إعداد الحسابات الربعية من قبل الجهاز وإنما يتم إعدادها من قبل وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. إضافة إلى ذلك يستخدم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تصنيف الانفاق الاستهلاكي الفردي حسب الغرض.

في المغرب، يطبق المغرب نظام الحسابات القومية لعام 2008، ويُستخدم لذلك الإصدار الرابع من التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev 4) في تصنيف الأنشطة الاقتصادية. كما يطبق التصنيف المركزي للمنتجات المطبق الإصدار (CPC 2.0).

3.1 التصنيف المركزي للمنتجات

يُصنف التصنيف الإحصائي المركزي للمنتجات ((Central Product Classification (CPC))، حيث يشتمل على جميع السلع والخدمات والأصول باعتباره بمثابة معياراً دولياً لتجميع وجدولة جميع أنواع البيانات التي تتطلب تفاصيل المنتجات، بما في ذلك إحصاءات الإنتاج الصناعي، وتجارة السلع المحلية والأجنبية، والتجارة الدولية في الخدمات، وميزان المدفوعات، وإحصاءات الاستهلاك، وغيرها. يوفر التصنيف

الإحصائي المركزي للمنتجات إطارًا للمقارنة الدولية، حيث يعزز التنسيق بين مختلف أنواع الإحصاءات المتعلقة بالسلع والخدمات .

صدر التصنيف المركزي للمنتجات (CPC) عام 1991، وفي عام 1998 تم استبداله بالإصدار (CPC 1.0)، حيث تم الأخذ في الاعتبار الجزء الخاص بالخدمات كجزء من التصنيف. فيما تم في عام 2002 إصدار النسخة (CPC 1.1)، التي اشتملت على بعض التعديلات بما يعكس التغيرات الاقتصادية الدولية، وكذلك بما يعكس التقدم التكنولوجي المستمر منذ إصدار النسخة (CPC 1.0). أما في عام 2008، فقد تم إصدار النسخة الثانية (CPC 2.0)، نتيجة للتطورات السريعة المتعلقة بقطاع الخدمات، والحاجة إلى تعديل التصنيف بما يعكس التفاصيل المتضمنة في التصنيف المركزي للمنتجات الزراعية أما الإصدار (CPC 2.1)، فقد تم إصداره على ضوء المراجعات المستفيضة التي استهدفت ضمان ملاءمة تصنيف المنتجات الحالية مع التطورات المستجدة. حيث شملت التغييرات في هذا الإصدار تفاصيل أكثر دقة حول المنتجات الزراعية (بما في ذلك مصادد الأسماك، والغابات، والمدخلات الزراعية)، ومنتجات قطاع الخدمات المختارة، ومنتجات الطاقة، إضافة إلى تعديلات أخرى بما يتوافق مع التغييرات التي أجريت في النظام المنسق (HS) لوصف السلع وترميزها. تتراوح رموز الأقسام في التصنيف المركزي للمنتجات من 0 إلى 9 وتشمل 329 مجموعة، إضافة إلى 1299 فصلاً، وحوالي 2887 فئة فرعية. أما الأقسام الرئيسية، فهي مقسمة على النحو التالي:

0. الزراعة والغابات والمنتجات السمكية.
1. الخامات والمعادن والكهرباء والغاز والمياه.
2. المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية.
3. البضائع المنقولة الأخرى، باستثناء المنتجات المعدنية والآلات والمعدات.
4. المنتجات المعدنية والآلات والمعدات.
5. الانشاءات وخدمات البناء.
6. خدمات تجارة التوزيع، وخدمات الإقامة، الطعام والشراب، وخدمات النقل، وخدمات الكهرباء والغاز وخدمات توزيع المياه.
7. الخدمات المالية والخدمات ذات الصلة، الخدمات العقارية، وخدمات التأجير والتأجير.
8. خدمات الأعمال والإنتاج.
9. خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية.

على ضوء ما سبق، أشارت المراكز والأجهزة الإحصائية، إلى أن أغلب الدول العربية تعتمد التصنيف المركزي للمنتجات الإصدار (CPC 2.0)، ويوضح جدول رقم (2) التصنيف المركزي للمنتجات المطبق في الدول العربية.

جدول رقم (2): التصنيف المركزي للمنتجات المطبق في الدول العربية

CPC 2.1	CPC 2.0	CPC 1.1	CPC 1.0	الدول العربية
√				الأردن
	√			الإمارات
تونس يطبق التصنيف (CTP 2009) الذي يتناسق مع تصنيف المنتجات للاتحاد الأوروبي CPA 2008 والذي يتناسق بدوره مع التصنيف المركزي للمنتجات CPC Ver. 2، وكذلك CPC 2.0				
	√			الجزائر
	√			جيبوتي
	√			السعودية
		√		السودان
العراق يطبق التصنيف الخاص بالسلع الزراعية (ICC)				
		√		عُمان
	√			فلسطين
الكويت لا تستخدم التصنيف المركزي للمنتجات				
	√			ليبيا
		√		مصر
	√			المغرب
		√		اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي، (2019)، "استبيان التصنيفات الإحصائية المطبقة في الدول العربية".

في السعودية، أشارت الهيئة العامة للإحصاء، إلى أنها تعمل حالياً على الاعتماد على التصنيف المركزي للمنتجات الإصدار (CPC 2.1)، وربطه بالتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC 4)، والنظام المنسق للتجارة الخارجية (HS 2017)، حيث يتوقع البدء باستخدامه بعد أن يتم اعتماده بشكل نهائي في عام 2020.

في فلسطين، أشار الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن الإصدار المستخدم حالياً يفي بالغرض، وقد تم تبنيه من قبل الجهاز عام 2013 بعد مراعاته لخصوصية المنتجات الفلسطينية وقد تم اعتماده بشكل نهائي في عام 2018، ويجري العمل على دراسة إمكانية الانتقال إلى استخدام التصنيف المركزي للمنتجات الأحدث (CPC 2.1).

في ليبيا، أشارت مصلحة الإحصاءات والتعداد بأنه جاري العمل على تحديث قواعد البيانات للانتقال إلى أحدث إصدار للتصنيف الإحصائي المركزي للمنتجات، حيث تطبق ليبيا الإصدار الثاني (CPC 2.0).

في المغرب، أشارت المندوبة السامية لتطبيق التصنيف (CPA 2008) إضافة إلى (CPC 2.0).

4.1 التصنيف الإحصائي للوظائف الحكومية

تم تطوير تصنيف وظائف الحكومة والمعروف باسم (Classification of functions of government (COFOG)) من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999، وقد قامت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بنشره كمييار يصنف أغراض الأنشطة الحكومية. يحتوي التصنيف على ثلاثة مستويات من التفاصيل:

- الأقسام.
- المجموعات.
- الفئات.

يتم في إطار الأقسام توصيف الأهداف العامة للحكومة، بينما تحدد المجموعات والفئات الوسائل التي يمكن بها تحقيق هذه الأهداف العامة، أما الأقسام الرئيسية العامة للحكومة فموزعة على 10 أقسام وهي كما يلي:

1. **الخدمات العمومية العامة**، تشمل أنشطة الأجهزة التنفيذية والتشريعية، والشؤون المالية والمالية، والشؤون الخارجية، والمساعدات الاقتصادية الخارجية، والخدمات العامة، والبحث والتطوير المتعلق بالخدمات العمومية، ومعاملات الدين العام وتحويلات ذات طابع عام بين مختلف مستويات الحكومة.
2. **الدفاع**، تتضمن أنشطة الدفاع العسكري الدفاع المدني، والمساعدات العسكرية الأجنبية، إضافة إلى الوظائف المرتبطة بالبحث والتطوير المتعلقة بقطاع الدفاع.
3. **النظام العام وشؤون السلامة العامة**، تتضمن أنشطة خدمات الشرطة، وخدمات الحماية من الحرائق، والمحاكم القضائية والسجون، إضافة إلى البحث والتطوير المتعلق بالنظام العام وشؤون السلامة العامة.
4. **الشؤون الاقتصادية**، تشمل الشؤون الاقتصادية والتجارية والعمالية العامة، والزراعة والغابات، والصيد والقتص، والوقود والطاقة والتعدين والتصنيع والبناء. إضافة إلى المواصلات والاتصالات، والصناعات الأخرى، وكل ما يتعلق بالبحث والتطوير المرتبط بالشؤون الاقتصادية.
5. **حماية البيئة**، تشمل أنشطة إدارة المخلفات، وإدارة نفايات المياه، والحد من التلوث، وحماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية وكل ما يتعلق بالبحث والتطوير المرتبط بحماية البيئة.
6. **الإسكان والمرافق المجتمعية**، تشمل أنشطة تنمية الإسكان، وتطوير المجتمع، وإمدادات المياه، وإنارة الشوارع، والبحث والتطوير المتعلق بالإسكان والمرافق المجتمعية.
7. **الصحة**، تتضمن الأنشطة الخاصة بالمنتجات الطبية والأجهزة والمعدات، وخدمات العيادات الخارجية، وخدمات المستشفيات وخدمات الصحة العامة والبحث والتطوير المتعلقة بالصحة.

8. الترفيه والثقافة والدين، تشمل أنشطة الخدمات الترفيهية والرياضية، والخدمات الثقافية خدمات البث والنشر، والخدمات الدينية وغيرها من الخدمات المجتمعية والبحث والتطوير المتعلقين بالترفيه والثقافة والدين.

9. التعليم، يشمل أنشطة التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي والثانوي والتعليم ما بعد الثانوي غير التعليم العالي والخدمات الفرعية للتعليم والبحث والتطوير.

10. الحماية الاجتماعية، تشمل جميع الأنشطة التي تُركز على تقديم الخدمات للمرضى وكبار السن، والناجين، والأسرة والأطفال، والبطالة والإسكان والبحث والتطوير المتعلق بالحماية الاجتماعية والاستبعاد الاجتماعي.

أشارت الأجهزة والمراكز الإحصائية في الدول العربية التالية: الأردن، والإمارات، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، وعمان، والكويت، ومصر، والمغرب واليمن، إلى أنها تُطبق التصنيف الإحصائي للوظائف الحكومية (COFOG)، باستثناء فلسطين، حيث يتم استخدام التصنيف القطاعي كبديل عن التصنيف الوظيفي وهو يعتمد على الهيكل الوزاري للوحدات الحكومية. إضافة إلى التصنيف الاقتصادي لعمليات الحكومة المركزية.

5.1 التصنيفات الإحصائية الخاصة بالتجارة الخارجية

أصدرت الأمم المتحدة أول نسخة من التصنيف التجاري للسلع عام 1938، وفي عام 1960 قامت الهيئة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة بتعديل التصنيف وإصدار أول نسخة خاصة من التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية (SITC Rev 1). في عام 1970، ونتيجة للتغيرات التي طرأت في أوضاع التجارة الخارجية الدولية، قامت الأمم المتحدة بإصدار النسخة الثانية من التصنيف (SITC Rev 2.0). في حين تم إصدار التنقيح الثالث والرابع للتصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية في الأعوام 1985 و2004 على التوالي. يركز التصنيف على أسس اقتصادية بحيث يتلاءم مع التطورات في التجارة الخارجية الدولية ويخدم أغراض التحليل التجاري والاقتصادي، وذلك من أجل تسهيل المقارنة الدولية. يشمل دليل التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية عشرة أبواب، موزعة على النحو التالي:

- الباب "0"، يتعلق بالأغذية والحيوانات الحية، ويشتمل على 36 مجموعة.
- الباب "1"، يتعلق بالمشروبات والتبغ، ويشتمل على 4 مجموعات.
- الباب "2"، يتعلق بالمواد الخام غير الصالحة للأكل، باستثناء الوقود، ويشتمل على 36 مجموعة.
- الباب "3"، يتعلق بالوقود المعدني، ويشتمل على 11 مجموعة.
- الباب "4"، يتعلق بالزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية، ويشتمل على 4 مجموعات.
- الباب "5"، يتعلق بالمواد الكيميائية والمنتجات المتصلة بها، ويشتمل على 34 مجموعة.
- الباب "6"، يتعلق بالسلع المصنعة، ويشتمل على 52 مجموعة.
- الباب "7"، يتعلق بالماكينات ومعدات النقل، ويشتمل على 50 مجموعة.
- الباب "8"، يتعلق بالمصنوعات المتنوعة الأخرى، ويشتمل على 31 مجموعة.
- الباب "9"، يتعلق بالسلع غير المصنعة في مكان آخر، ويشتمل على 4 مجموعات.

أما بالنسبة للنظام المنسق (Harmonized System) فيعتبر بمثابة تصنيف دولي معتمد للمنتجات السلعية في المنافذ الجمركية، بحيث يسمح بتصنيف البضائع المتداولة على المستوى العالمي وعلى أساس مشترك للأغراض الجمركية. يُعد النظام المنسق (HS) تصنيف جمركي للمنتجات السلعية بالدرجة الأولى ومكون من ستة أرقام، ويشمل على 21 قسماً موزعة على 99 فصلاً. تم العمل بالنظام المنسق في عام 1988 وتبنيه من قبل معظم البلدان في جميع أنحاء العالم. يذكر أن النظام المنسق قد مر عليه العديد من التعديلات تتعلق بتصنيف البضائع السلعية دخلت حيز التنفيذ في الأعوام 1996 و2002 و2007 و2012 و2017.

يعتبر النظام المنسق لعام 2017 أحدث نسخة منقحة من هذا التصنيف، وقد تم إدخال بعض التعديلات على نظام 2012 بناءً على توصيات من مجلس التعاون الجمركي في عامي 2014 و2015 بما يعكس مراعاة التصحيحات اللازمة فيما يتعلق بعض البنود الفرعية فيما تم اعتماد إصدار 2017 من النظام المنسق بداية عام 2018.

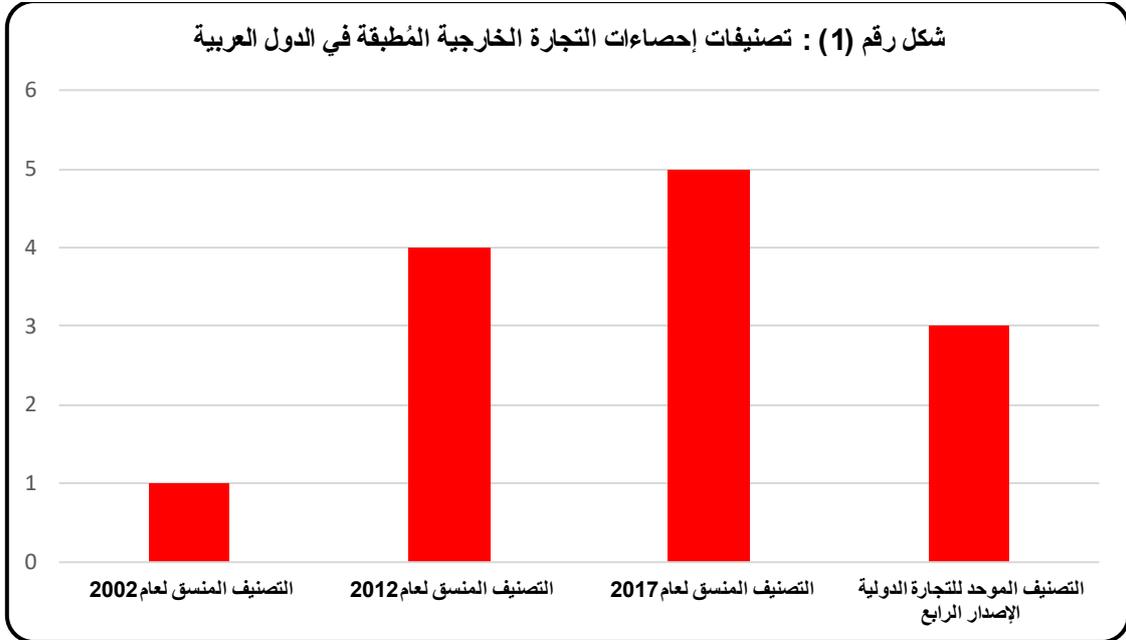
تباينت الأجهزة الإحصائية في الدول العربية في تطبيق التصنيفات المتعلقة بإحصاءات التجارة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالتصنيفات SITC و HS. حيث تعتمد بعض الدول العربية على التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية، في حين يعتمد البعض الآخر على النظام المنسق للبضائع السلعية. يوضح جدول رقم (3) موقف تطبيق تصنيفات إحصاءات التجارة الخارجية في الدول العربية.

جدول رقم (3): تصنيفات إحصاءات التجارة الخارجية المطبقة في الدول العربية

الدول العربية	HS 2012	HS 2017	SITC Rev 4	أخرى
الأردن		√		SITC Rev 4 يستخدم من قبل البنك المركزي لأغراض التحليل الاقتصادي والتجاري
الإمارات	√			
تونس				يعتمد النظام السلي (NSH) الذي يتناسق مع التصنيف الأوروبي لتوصيف وترميز السلع الذي يتناسق بدوره مع النظام الدولي المنسق لتصنيف وتبويب السلع (HS 2017)، وكذلك HS 2017
الجزائر			√	BEC Rev 4
جيبوتي	√			
السعودية		√		
السودان		√		
العراق				HS 2002
عُمان		√	√	
فلسطين	√		√	BEC Rev 4
الكويت		√		
ليبيا				SITC Rev 3.0/HS2002
مصر	√			
المغرب		√	√	
اليمن	√			

المصدر: صندوق النقد العربي، (2019)، "استبيان التصنيفات الإحصائية".

في هذا السياق، أشار الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر أنها نستعمل بالإضافة إلى تصنيف SITC Rev 4، تصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة الصادر عن الأمم المتحدة Classification by Broad Economic Categories (BEC Rev 4). كما أشارت مصلحة الإحصاء والتعداد في الجزائر انها تطبق إصدار 2002 من التصنيف المنسق (HS).



المصدر: صندوق النقد العربي، (2019)، استبيان التصنيف الإحصائية

فيما يلي، نستعرض التحديات التي تواجه الأجهزة والمراكز الإحصائية في الدول العربية عند تطبيقها للتصنيفات الخاصة بإحصاءات التجارة الخارجية.

في الجزائر، أشار الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن أهم التحديات تتعلق بمدى ملائمة مختلف التصنيفات مع خصائص التجارة الخارجية في الجزائر فمثلا يتكون نظام التعريفات الجمركية في الجزائر من 10 أرقام، يمثل أول ستة أرقام منها النظام المنسق، فيما تعبر الأرقام الأربعة الأخيرة عن التصنيف الوطني المتبع للتجارة الخارجية في الجزائر. إضافة إلى تحديات أخرى ترتبط بكيفية إعداد جداول الربط بين التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية (ISIC 4)، والتصنيفات الأخرى على غرار التصنيف المعياري (SITC) و (HS). كما يواجه الديوان تحديات في كيفية إعادة تصنيف السلاسل الزمنية لمختلف الإحصاءات التي تم اعدادها بالطبعات السابقة خاصة عند تغيير التصنيف إلى تصنيف آخر.

في تونس، تتعلق التحديات حول الإشكاليات الفنية والتي أبرزها أن التصنيفات المعتمدة من قبل الهياكل الإحصائية تختلف على مستوى الهيكلة والمفاهيم عن التصنيفات الرسمية التي يعتمدها المعهد الوطني. كما أشار في هذا الجنب أن قدرات الكادر الفني في هذا الجانب جيدة، إلا انها تحتاج إلى دعم فني في تطبيق لتصنيفات الإحصائية خاصة في اعتماد التصنيفات لغايات إدارية. كما أشار المعهد الوطني للإحصاء أيضاً

إلى أنه يعتمد النظام المنسق لعام 2017 وأن أهم التحديات تتعلق بكيفية إعداد جداول الربط بين النظام المنسق لعام 2017 وكل من تصنيف SITC Rev 4 وتصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة الصادر عن الأمم المتحدة (BEC Rev 4) Classification by Broad Economic Categories.

في جيبوتي، أشار المعهد الوطني للإحصاء أن أهم التحديات تتعلق بالكوادر العاملة في التصنيفات الإحصائية.

في السودان، أشار الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن أهم التحديات تتعلق بالتنسيق ما بين هيئة الجمارك السودانية، والجهاز المركزي للإحصاء في مجال إحصاءات التجارة الخارجية بما يتطلبه ذلك من تطبيق تصنيفات التجارة الخارجية.

في العراق، أشار الجهاز الإحصائي أن أهم التحديات تتعلق بتصنيف المطبق حالياً، حيث لا يتلاءم مع طبيعة السلع التي ظهرت مؤخراً مما يضطر الفنيين أخذ رمز السلع لأقرب سلعة مشابهة. إضافة إلى عدم وجود تفصيل كامل للبضائع المستوردة، وكذلك اعتماد بعض الدوائر على الأساليب التقليدية والقديمة في عملية جمع وتبويب البيانات وعدم استخدامها للأنظمة الإلكترونية المتطورة مما يؤدي إلى تأخر ورود البيانات.

في فلسطين، أشار الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن أهم التحديات تتعلق بالتعديلات على بعض رموز التصنيف على مستوى الأرقام الستة الأولى وبما يتسق مع النسخة الدولية (HS) لأسباب تتعلق باستخدام التعريف الخاصة بالاحتلال الإسرائيلي بسبب اختلاف التصنيف الجمركي القائم. إضافة إلى تأخر صدور أدلة الربط بين التصنيفات مما يؤثر في وقت الانتقال لأحدث نسخة من التصنيف المعني.

في الكويت، أشار الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن أهم التحديات تتعلق بتحديث التصنيفات الإحصائية وكيفية الانتقال إلى النسخ الأحدث من تصنيفات إحصاءات التجارة الخارجية.

في ليبيا، أشارت مصلحة الإحصاء إلى أن أهم التحديات تتعلق بكيفية الربط بين مختلف أدلة التجارة الخارجية.

في المغرب، أشارت المندوبة السامية للإحصاء أن أهم التحديات تتعلق بتهيئة جداول الربط، حيث تحتاج إلى وقت طويل.

في اليمن، أشار الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن أهم التحديات التي تواجه الجهاز تتمثل في توفير الدعم الفني الذي يساهم في الانتقال من التصنيف المنسق 2012 إلى التصنيف المنسق لعام 2017، وكذلك الحاجة لإعداد المستوى التفصيلي للنظام المنسق (HS) بما يتلاءم مع متطلبات الاستخدام المحلي.

ثانياً: التنسيق بين الهياكل الإحصائية المنتجة للبيانات داخل الدولة لتطبيق التصنيفات الإحصائية

تلعب الأجهزة الإحصائية دوراً كبيراً في عملية التنسيق بين الهياكل الإحصائية المنتجة للبيانات داخل الدولة وتواجه في هذا الصدد بعدد من التحديات خاصة في ظل اختلاف المنهجيات الإحصائية المطبقة في بعض الجهات المنتجة للبيانات والمؤشرات الإحصائية. فيما يلي نبذة في هذا الصدد:

في الإمارات، أشارت الهيئة العامة للتنافسية والإحصاء إلى أن الكادر الفني لديه خبرة جيدة في التعامل مع التصنيفات الإحصائية الدولية، حيث يتم الاستعانة بالمؤسسات الإقليمية والدولية، منها المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدعم المقدم من قبل صندوق النقد الدولي.

في تونس، يضطلع المعهد الوطني للإحصاء حسب القانون المنظم للمنظومة الوطنية للإحصاء بمهمة التنسيق الفني الإحصائي وذلك بإرساء آليات فنية موحدة كالمفاهيم والمنهجيات والتصانيف المعتمدة في العمل الإحصائي وضمان تناسقها مع مثيلاتها المعتمدة على المستوى الدولي. في هذا الإطار يقوم المعهد بتقديم الدعم الفني اللازم لكافة الهياكل العمومية للإحصاء والوزارات وكافة المستعملين في اعتماد هذه الآليات الفنية وذلك لما توفره من إطار موحد لترتيب المعلومة الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وتسهيل مقارنتها على المستويين الوطني والدولي من ناحية أخرى. ويعتبر توحيد التصنيفات الرسمية بين كافة المتدخلين أبرز التحديات التي يعمل عليها المعهد بالتعاون مع كافة شركاء المنظومة الوطنية للإحصاء وذلك للاستغلال الأمثل لجميع المصادر الإدارية المتاحة في العمل الإحصائي. كما أشار المعهد الوطني للإحصاء بما أنه الجهاز المركزي المسؤول عن جمع ومعالجة ونشر احصائيات التجارة الخارجية إلى عدم وجود اختلاف التصنيفات بين الجهات المنتجة للإحصاءات، أما أهم التحديات فتتعلق بنقص الموارد البشرية لإعداد جداول ربط بين التصنيف الدولي للتجارة (HS) وبقية التصنيفات الإحصائية على غرار SITC Rev 4 و BEC Rev 4.

في الجزائر، أشار الديوان الوطني للإحصائيات إلى وجود اختلاف بين الهياكل الإحصائية فيما يتعلق بالتصنيفات الإحصائية. تتركز هذه الاختلافات في القطاعات التي تعمل بها الجهات المنتجة للبيانات، فعلى سبيل المثال تعمل المديرية العامة للجمارك بالنظام المنسق (HS) للتجارة الخارجية، بينما يستعمل الديوان الوطني للإحصائيات التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC). إضافة إلى ذلك يستخدم الديوان الوطني التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev 4) بينما لا تزال بعض القطاعات تستخدم النسخة الثالثة من التصنيف الصناعي الدولي الموحد.

كما أكد الديوان على خبرة كوادره الجيدة في التعامل مع التصنيفات الإحصائية، وأنه يعمل على صياغة القوانين الخاصة بالتصنيفات، كما يعمل على إصدار المدونة الجزائرية للأنشطة والمنتجات المنبثقة من التصنيف الصناعي الدولي الموحد وبحيث تتضمن جميع الأنشطة الاقتصادية في طبعته الرابعة (ISIC 4)، وكذلك التصنيف المركزي للمنتجات (CPC 2). كما يعمل الديوان الوطني على مساعدة المجلس الوطني للإحصاء بالتنسيق بين مختلف القطاعات من أجل توحيد المنهجيات واستخدام نفس

التصنيفات بما يسهل عملية المقارنة سواءً على المستوى الداخلي أو الاقليمي والدولي. وكذلك تقديم الدعم والمساعدة لبقية الهياكل الإحصائية في مجال صياغة وتطبيق المنهجيات الإحصائية.

في جيبوتي، يقوم المعهد الوطني للإحصاء بعملية تطوير آلية لتنسيق العمل الإحصائي بين الجهاز المركزي للإحصاء وإدارات الإحصاء في الوزارات والهيئات غير المرتبطة بوزارة والجهات المساندة الأخرى في داخل الدولة، وذلك اعتماداً على القانون الصادر من الحكومة والذي يشير حول مسؤولية كل البيانات الوطنية إلى المعهد الوطني للإحصاء. أما طرق التنسيق، فهي:

- المؤتمرات والاجتماعات.
- الندوات والدورات الوطنية.
- الاتصالات (المواقع الالكترونية والانترنت). حيث يتطلب توفير قواعد بيانات في كل وزارة وهيئة وهذا مطلب رئيس لعملية التنسيق بين الجهاز والوحدات الإحصائية في الوزارات.
- الوسائل الأخرى الممكنة.

في السعودية، أشارت الهيئة العامة للإحصاء أنه لا توجد اختلافات بين الجهات المنتجة للبيانات فيما يتعلق بالتصنيفات الإحصائية. إضافة إلى ذلك تلعب الهيئة العامة دوراً كبيراً في عملية التنسيق بين جميع الأجهزة، حيث تقوم بإعداد الأدلة والمنهجيات الإحصائية الوطنية وفقاً للمعايير الدولية، وتطبيقها والعمل على تحديثها وتطويرها متى ما دعت الحاجة لذلك وحث الجهات على استخدامها.

في حين أكدت الهيئة أن أكبر تحدي يتعلق بعدم وجود نسخ مترجمة باللغة العربية لبعض التصنيفات الإحصائية الدولية. حيث أشارت الهيئة أنها بحاجة إلى الحصول على دعم فني يتعلق بتوفير ترجمة لبعض التصنيفات الإحصائية باللغة العربية، وتقديم الدعم على صعيد تعزيز الكادر البشري في التعامل مع التصنيفات الإحصائية.

في السودان، أشار الجهاز المركزي للإحصاء إلى عدم وجود اختلاف بين الهياكل الإحصائية في تطبيق التصنيفات الإحصائية داخل السودان. ويلعب الجهاز دور كبير في عملية التنسيق بين الأجهزة في السودان، حيث يقوم الجهاز المركزي بعملية التنسيق الإحصائي بين مكونات النظام الإحصائي من وزارات ووكالات ومؤسسات وهيئات.

في حين أكد الجهاز المركزي أن هناك تحديات تتعلق بالكوادر الفنية التي تحتاج للدعم الفني في استخدام التصنيفات الإحصائية وتنمية قدراتها من خلال ورش العمل والبعثات الفنية، حيث يتم الآن الاستعانة بالمؤسسات الاقليمية والدولية لتسهيل عملية الانتقال إلى التصنيفات الحديثة.

في العراق، يعمل الجهاز المركزي للإحصاء على التنسيق مع الجهات المزودة للبيانات من خلال لجنة مشتركة (لجنة تطوير الإحصاءات)، وتضم أعضاء من كل تلك الجهات، حيث يتم خلال الاجتماع التباحث مع اللجنة بشكل مستمر واستعراض لأهم المشاكل والمعوقات التي تعترض عملية تزويد البيانات. كما أكد

الجهاز المركزي بنقص في الخبرات لدى العاملين فضلا عن نقص الكادر الفنية العاملة كما أن عدم الشمول والدقة ودرجة التفصيل تعد من أبرز التحديات في تطبيق التصنيفات الإحصائية المحدثة.

في عُمان، أشار المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى عدم وجود اختلافات بين الجهات المنتجة للبيانات، حيث تم توحيد التصنيفات على مستوى البلد. كما أشار أن المركز لديه شراكة وتنسيق مع مختلف الجهات المنتجة للبيانات والتي تنشر وفقاً لاعتماد المركز بنشرها. إضافة إلى قدرة الكادر الفني العالية على التعامل مع التصنيفات الدولية.

في فلسطين، أشار الجهاز المركزي للإحصاء إلى عدم وجود اختلاف بين الهياكل الإحصائية في تطبيق التصنيفات الإحصائية داخل الدولة. ويلعب الجهاز المركزي دوراً كبيراً في التنسيق بين الجهات المنتجة للبيانات، حيث يقوم بالمتابعة الحثيثة داخل الأقسام الإحصائية في الوزارات والمؤسسات الحكومية وذلك من خلال إصدار تعاميم في حالة إصدار دليل تصنيف جديد، أو تحديث دليل قائم من خلال التنسيق مع الجهات المختلفة المنتجة للبيانات، وكذلك القيام بدراسات حول التصنيفات المستخدمة داخل النظام الإحصاء الوطني للتأكد من الاستخدام الصحيح والأمثل للتصنيفات بما يضمن الالتزام بالمعايير الدولية. كما أشار الجهاز المركزي أن الجهاز يعمل من عدة محاور مثل النظام الإحصائي الوطني، والمجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية، إضافة إلى العديد من اللجان وفرق العمل الوطنية المتخصصة.

تتركز التحديات في ضرورة تعزيز قدرات الكادر الفني في التعامل مع التصنيفات الإحصائية المُستحدثة وضرورة موائمتها مع الواقع الفلسطيني، على سبيل المثال يتم داخليا وبشكل دوري تسجيل الوارد من المسوحات الميدانية ليتم تحديثه سنوياً بما يلائم الواقع الفلسطيني. كما يتطلب الأمر الاطلاع على تجارب الدول عن قرب خاصة فيما يتعلق بهيكلية التصنيف وآلية الترميز في مطابقة النص مع الترميز وكذلك الاطلاع على القواعد والأنظمة الخاصة بالتصنيفات. إضافة إلى تحديات تتعلق بهيكلية التصنيف سواء كان تصنيفاً جديداً أو مستحدثاً بما يتلاءم مع التصنيف للواقع الفلسطيني.

في الكويت، أشار الجهاز المركزي للإحصاء إلى وجود اختلاف بين الجهات المنتجة للبيانات فيما يتعلق بالتصنيفات الإحصائية، ويقوم الجهاز المركزي بالتنسيق بين جميع الجهات المنتجة للبيانات من خلال توحيد التصنيفات والاشراف على التدريب، حيث أكد الجهاز أن الكادر الفني بحاجة إلى تطوير قدراته للانتقال والتعامل مع التصنيفات الإحصائية المُحدثة. إضافة إلى ذلك أشار الجهاز إلى الحاجة إلى الحصول على دعم فني في تحديث التصنيفات الإحصائية والانتقال إلى التعديلات الجديدة.

في ليبيا، أشارت مصلحة الإحصاء والتعداد إلى عدم وجود اختلاف بين الهياكل الإحصائية في تطبيق التصنيفات الإحصائية داخل الدولة. كما أشارت إلى أن التنسيق المستمر مع مصرف ليبيا المركزي ووزارة الاقتصاد ووزارة الزراعة في إنتاج الإحصاءات. وتواجه المصلحة تحديات تتعلق بمتابعة التحديثات بمختلف الأدلة، والمنهجيات الاقتصادية والربط بين مختلف الأدلة. إضافة إلى ذلك أشارت مصلحة الإحصاءات إلى حاجتها إلى دعم فني للتعامل مع التصنيفات الإحصائية خاصة فيما يتعلق بالربط بين مختلف التصنيفات الإحصائية.

في مصر، أشار الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء إلى عدم وجود اختلاف في التصنيفات بين الجهات المنتجة للإحصائية. ويلعب الجهاز دوراً في عملية التنسيق بين الجهات، حيث يعتبر الجهاز المنسق الرئيسي بين الجهات المنتجة للبيانات، وذلك بمقتضى القرار الجمهوري الصادر في عام 1964 الذي يلزم جميع الجهات بإمداد الجهاز بالبيانات والإحصاءات والتقارير التي تساعد في أعمال التخطيط والتطوير والتقييم وإعداد الدراسات لهذه الجهات أو اعداد المسوحات إذا طلب منها.

يعتبر الربط بين تصنيف المنتجات المركزي (CPC 1.1) والتصنيف الدولي للتجارة (HS) من أكبر التحديات. وفي هذا الجانب أشار الجهاز المركزي إلى أن الإدارة العامة بحاجة إلى دعم فني في مجال ربط التصنيف المركزي التصنيفات الإحصائية وتصنيف المنتجات المركزي (CPC 1.1) والتصنيف الدولي للتجارة (HS) وذلك من أجل استخدامها في جداول العرض والاستخدام (Supply and Use Table) التي تقوم الإدارة بإعدادها.

في المغرب، أشارت المنذوبة السامية للإحصاء إلى عدم اختلاف التصنيفات بين الجهات المنتجة للإحصائية. حيث تقوم المنذوبة السامية بالتنسيق بين الجهات المنتجة للبيانات من خلال الاشراف على تطبيق التصنيف المعتمد لكل الادارات والمؤسسات العمومية، وكذلك الالتزام بالمنهجيات المتبعة في إنجاز البحوث الإحصائية، أو انتاج البيانات بصفة عامة. أما فيما يتعلق بالتحديات، فقد أشارت المنذوبة السامية إلى أن التحديات تكمن في حرصها على استمرارية تسلسل السلاسل الزمنية خاصة عند الانتقال للتصنيفات الاقتصادية المُحدثة في الحسابات القومية.

في اليمن، أشار الجهاز المركزي للإحصاء إلى عدم اختلاف التصنيفات بين الجهات المنتجة للإحصاءات، ويعتبر الجهاز المركزي الجهة المسؤولة عن جمع ومعالجة ونشر وإصدار البيانات الإحصائية، وبالتالي يقوم الجهاز بالتنسيق والمشاركة في معظم الجهات الأخرى المنتجة للبيانات.

في حين تتمثل أهم التحديات التي تواجه الجهاز في التدريب وتطوير قدرات الكوادر الفنية على استخدام التصنيفات الإحصائية. وكذلك حاجتهم إلى الدعم الفني فيما يتعلق بتحديث قواعد البيانات وفقاً لأحدث التصنيفات الإحصائية، إضافة إلى الحصول على دعم فني حول استخدام التصنيفات الإحصائية في قطاع الطاقة.

ثالثاً: الاستنتاجات

خلص التقرير من واقع ردود الدول العربية على استبيان التصنيفات الإحصائية للقطاعات الاقتصادية المطبقة إلى تباين في مستويات تطبيق الدول العربية لأحدث المنهجيات والتصنيفات الإحصائية، وفيما يلي أهم ما توصل إليه التقرير:

1. اختلاف درجة التقدم في تطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية المطبقة في الدول العربية، حيث مازالت بعض الدول العربية تطبق المنهجيات القديمة، وجاري العمل للانتقال إلى أحدث الأدلة والمنهجيات المحدثة.
2. تباين في التصنيفات الإحصائية للأنشطة الاقتصادية المطبقة في البلدان، وكذلك اختلاف في التصنيفات بين الجهات المنتجة للإحصاءات داخل الدولة الواحدة.
3. تلعب الأجهزة والمراكز الإحصائية دوراً كبيراً في عملية التنسيق بين منتجي البيانات الإحصائية داخل الدولة.
4. تحتاج الكوادر العاملة في بعض الأجهزة الإحصائية إلى تطوير قدراتها في التعامل مع التصنيفات الإحصائية الحديثة.

رابعاً: التوصيات في مجال التصنيفات الإحصائية

من واقع خبرة الفنيين القائمين على تطبيق التصنيفات الإحصائية، نستعرض مقترحات وتجارب الدول العربية في مجال التصنيفات الإحصائية الدولية لمواجهة التحديات التي تحول دون تطبيق أحدث التصنيفات. فقد أشارت الأجهزة الإحصائية إلى عدة مقترحات تساهم في تعزيز تطبيق التصنيفات الإحصائية في البلدان العربية من بينها:

1. أهمية عقد ورش عمل تعالج قضايا متخصصة لمساعدة الأجهزة الإحصائية على تطبيق التصنيفات الإحصائية الحديثة ومن بينها على سبيل المثال كيفية الربط بين تصنيف الوظائف الحكومية (COFOG)، وبين دليل إحصاءات مالية الحكومة المستخدم من قبل صندوق النقد الدولي لتعريف الوظائف الحكومية واحتساب بعض المؤشرات المرتبطة بالتنمية المستدامة.
2. عقد ورش تدريبية متخصصة لتوضيح آلية الانتقال إلى التصنيفات الحديثة وما تحتاجه عملية الانتقال من توفير بيانات تفصيلية والتي تتطلب إجراء بعض المسوح المتخصصة كالمسح الاقتصادي الشامل والتعداد الزراعي وغيرها. فضلاً عن استعراض التحديات التي تعترض عملية الانتقال ويفضل القيام بتجربة عملية بالاعتماد على البيانات المتاحة وكيفية تبويبها وفق الأدلة والتصنيفات الحديثة.
3. العمل على اعداد تصنيف موحد للبلدان العربية على غرار ما هو موجود بين بلدان الاتحاد الأوروبي فيما يخص تصنيفي الأنشطة والمنتجات من أجل تسهيل عملية المقارنة البيانات الإحصائية بين الدول العربية.
4. تكوين فرق عمل عربية متخصصة في التصنيفات الإحصائية، بما يساعد على تبادل الخبرات وتوفير الدعم على صعيد تطبيق التصنيفات الإحصائية المحدثة.
5. الاشراف على تطوير ترجمة موحدة إلى اللغة العربية تتعلق بالتصنيفات الإحصائية التي لم تترجم للعربية بعد.

6. المتابعة المستمرة للإصدارات الدولية واستخدامها ومنهجية تحديثها أول بأول لمواكبة التطورات الدولية وبما يتلاءم مع القطاعات والأنشطة الاقتصادية في الدول.
7. تعزيز التنسيق بين الأجهزة الإحصائية ومختلف الجهات المنتجة للبيانات الإحصائية والمؤسسات العمومية.
8. تدريب الكوادر العاملة في مجال التصنيفات الإحصائية في مختلف العمليات الإحصائية التي تقوم بها الأجهزة الإحصائية.
9. يتطلب تنفيذ الانتقال إلى التصنيفات الدولية توفر جملة من الظروف الفنية والقانونية لعل من أبرزها، تحديث الأطر القانونية والتنظيمية للأنظمة الإحصائية حتى تضطلع بدورها على مستوى التنسيق الفني الإحصائي بين كافة مكونات المنظومة الوطنية للإحصاء وتدعيمها بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة.
10. إرساء فريق فني عالي المستوى يضم من كافة الهياكل الإحصائية وتكليفها بإرساء الأدوات الفنية اللازمة (جداول الترابط، والمعايير المعتمدة، والتدريب في مجال التصنيفات،) ومتابعة تنفيذ الانتقال إلى التصنيفات الدولية وفقا لجدول زمني مفصل.

استبيان التصنيفات الإحصائية والاقتصادية في الدول العربية

أولاً: التصنيفات الإحصائية المطبقة في الدول العربية

1. ما المنهجيات والأدلة الإحصائية المطبقة حالياً لديكم حسب القطاعات؟

الإحصاءات النقدية والمالية	إحصاءات ميزان المدفوعات	إحصاءات مالية الحكومة	الحسابات القومية
1986 <input type="checkbox"/>	الطبعة الرابعة <input type="checkbox"/>	دليل 1986 <input type="checkbox"/>	نظام 1968 <input type="checkbox"/>
2000 <input type="checkbox"/>	الطبعة الخامسة <input type="checkbox"/>	دليل 2001 <input type="checkbox"/>	نظام 1993 <input type="checkbox"/>
2008 <input type="checkbox"/>	الطبعة السادسة <input type="checkbox"/>	دليل 2014 <input type="checkbox"/>	نظام 2008 <input type="checkbox"/>

2. ما التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية المطبق حالياً لديكم؟

SIC Rev. 4.0

ISIC Rev 3.1

ISIC Rev 3.0

أخرى، يرجى ذكرها:

في حالة عدم تطبيق أحدث تصنيف صناعي، يرجى ذكر أهم الإجراءات المتخذة للانتقال إليه في المستقبل. ومتى تتوقعون الانتقال؟

3. هل تطبقون تصنيف الإنفاق الاستهلاكي الفردي (COICOP)؟

لا

نعم

في حالة الجواب بلا، ما التصنيف المطبق لديكم حالياً؟

4. ما التصنيف المركزي للمنتجات المطبق لديكم حالياً؟

CPC 2.1

CPC 2.0

CPC 1.1

..... أخرى، يرجى ذكرها:

في حالة عدم تطبيق أحدث تصنيف، يرجى ذكر أهم الإجراءات المتخذة للانتقال إليه في المستقبل. ومتى تتوقعون الانتقال؟

.....
.....

5. هل تعتمدون التصنيف الإحصائي الخاص بالوظائف الحكومية (COFOG) المطور من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؟

لا

نعم

إذا كان الجواب بلا، يرجى ذكر طبيعة التصنيف المعتمد لديكم؟

.....
.....
.....

6. ما التصنيف الإحصائي المستخدم حالياً في التجارة الخارجية؟

SITC Ver 4

HS 2017

HS 2012

في حالة اعتماد تصنيفات إحصائية مختلفة عن التصنيفات الدولية في التجارة الخارجية، يرجى توضيح طبيعتها.

.....
.....
.....

7. ما أهم التحديات التي واجهتكم عند تطبيق تصنيف التجارة الخارجية؟

.....
.....

ثانياً: أسئلة عامة حول التصنيفات الإحصائية

8. هل هناك اختلاف بين الهياكل الإحصائية داخل الدولة فيما يتعلق بالتصنيفات الإحصائية المعتمدة لديها؟

لا نعم

إذا كان الجواب بنعم، يرجى توضيح طبيعة الاختلافات وكيفية مقارنة البيانات الصادرة عن تلك الهياكل؟

.....
.....
.....

9. ما دور الجهاز المركزي للإحصاء في عملية التنسيق بين الهياكل الإحصائية المنتجة للبيانات داخل الدولة؟

.....
.....
.....

10. ما الصعوبات الفنية التي تواجهكم عند تطبيق التصنيفات الإحصائية المحدثة؟

.....
.....
.....

11. ما مدى قدرة الكادر الفني لديكم على التعامل مع التصنيفات الإحصائية الدولية؟

جيدة جداً جيدة تحتاج إلى دعم

12. هل تحتاجون إلى دعم فني في تطبيق التصنيفات الإحصائية؟

لا نعم

إذا كان الجواب بنعم، يرجى توضيح طبيعة ومجال الدعم الفني؟

.....
.....

